بعد قرار «السيسى» بإنشاء هيئة عليا لتنمية الجنوب

الخبراء يطالبون بتفعيل قرارات المجلس الأعلى للاستثمار بالصعيد

الإعفاء الضريبى.. والأرض بالمجان.. حوافز تحتاج لتشريع

بعد قرار الرئيس عبدالفتاح السيسى بإنشاء الهيئة العليا لتنمية الجنوب بموازنة ٥ مليارات جنيه.. طالب المستثمرون بتفعيل قرارات المجلس الأعلى للاستثمار بتنمية الصعيد وأبرزها تخصيص أراضى الاستثمار بالمجان وإعفاء المشروعات الجديدة للأنشطة الزراعية والصناعية من الضريبة على الأرباح لمدة ٥ سنوات.. قال المستثمرون إن الهيئة الجديدة تحرك المياه الراكدة وتعمل على توطيد لغة الاستثمار فى الصعيد والقضاء على ظاهرة التشابك والتضارب فى القرارات والإجراءات التى نعانى منها الآن فى الأجهزة القائمة على الاستثمار.

قال المستثمرون إن الهيئة العليا لتنمية الصعيد أمامها تحديات كبيرة أهمها التمويل والتسويق وأعمال البنية التحتية لتحقيق الميزة التنافسية لمنتجات الجنوب وفقا لأليات العرض والطلب.

طالب المستثمرون بتحقيق التكامل الصناعى بين مشروعات الصعيد ومشروعات باقى المحافظات خاصة فى مجال الصناعات الغذية بدلا من استيرادها من الخارج.

م. محمد الهوارى

د. محمد سعد الدين

د.محمد حلمى

د.سمير عارف

البنية التحتية

الدكتور محمد حلمى رئيس مجلس أمناء مدينة العاشر من رمضان يرى أن الهيئة العليا لتنمية جنوب الوادى أمامها تحديات كبيرة لربط الصعيد بباقى محافظات مصر صناعيا وزراعيا وسياحيا مؤكدا أن هذا الربط يحتاج إلى جهد كبير فى مجال أعمال البنية التحتية للعمل على توفير كافة خدمات الاستثمار بأسعار تنافسية تؤدى فى النهاية إلى خفض التكلفة النهائية للمنتج ويكون سعره يوازى الأسعار على مستوى محافظات مصر.. قال حلمى إن هناك ميزة نسبية لبعض الأنشطة الاستثمارية فى الصعيد يجب استثمارها وتعظيم الاستفادة منها لتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد القومى مثل التصنيع الزراعى والنشاط التعدينى الذى مازال يستخدم فى صورته الأولية دون تحقيق قيمة مضافة

أضاف حلمى أن التوسع فى مجال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى الصعيد ضرورة ملحة حيث تمثل طوق نجاة للتنمية الحقيقية وتوفير فرص عمل للشباب وهذه مسئولية أساسية تضع على عاتق الهيئة العليا الجديدة لتنمية الجنوب.

إجراءات الاستثمار

المهندس محمد الهوارى عضو اتحاد الغرف التجارية رئيس مجموعة هايبر وان يرى أن الهيئة الجديدة تحرك المياه الراكدة والعمل على تفعيل القرارات الخاصة بتنمية الصعيد على مدار الخمس سنوات الماضية وكان أخرها قرارات المجلس الأعلى للاستثمار التى اتخذت فى اجتماعه الأول بعد تأسيسه برئاسة الرئيس عبدالفتاح السيسى وكان أبرزها إعطاء الأرض بالمجان للمستثمر فى الصعيد وإعفاء المشروعات الجديدة فى الأنشطة الزراعية والصناعية من ضريبة الأرباح لمدة خمس سنوات.

قال إن مثل هذه القرارات تمثل عنصر جذب للاستثمار فى الصعيد مؤكدا أن جنوب الوادى واعد للاستثمار ويحتوى على مقومات كبيرة تجعله رافد أساسى من روافد التنمية الاقتصادية مؤكدا أن الأمر يتطلب فقط توحيد لغة الاستثمار فى هذا الإقليم الغنى بثرواته الطبيعية والبشرية.

التوجيه والإرشاد

الدكتور سمير عارف رئيس جمعية مستثمرى العاشر من رمضان رئيس مجموعة الأهرام لنظم الأمان يرى أن التوجيه للاستثمار فى الصعيد أصبح يمثل ضرورة ملحة للقضاء على عشوائية المشروعات وتكرارها بشكل يهدر الأموال والثروات.. قال إن التنمية فى الصعيد يحتاج إلى اتباع سياسة تعميق التصنيع المحلى والعمل على استغلال الامثل لثروات الصعيد الفنية مالخامات الطبيعية من المعادن والرخام والجرانيت وغيرها من الموارد التى تهدر بسبب العشوائية.. قال إن المرحلة القادمة تحتاج إلى إنشاء مصانع متخصصة للأنشطة التى تلعب فيها خامات الصعيد دورا أساسيا فى الإنتاج النهائى مثل التصنيع الزراعى والصناعات الغذية التى تدخل فى إنتاج الصناعات الكبيرة مثل الأجهزة المعمرة وأدوات المائدة وغيرها من مواد البناء والتشييد.

المهارات والكفاءات

الدكتور محمد سعدالدين نائب رئيس الاتحاد المصرى لجمعيات المستثمرين يرى أن التنمية فى الصعيد تحتاج إلى إكساب المهارات الخاصة للقائمين على الاستثمار فى الصعيد من مستثمرين وإداريين حتى يكون هناك لغة واحدة للاستثمار وهذا يحتاج إلى تنفيذ برامج لتنمية العنصر البشرى لأبناء الصعيد بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل.

قال سعدالدين إن التوجه بالاستثمارات الجديدة إلى المناطق الأكثر كثافة سكانية بمحافظات الصعيد يحقق قيمة مضافة على مستوى جميع المحاور من حيث فرص العمل وتخفيض التكلفة.. قال إنه يجب التركيز على الصناعات والأنشطة التى يكون لها ميزة نسبية فى الصعيد مثل الصناعات التى يكون أهل الصعيد فى حاجة إليها وكذلك الخامات والثروات الطبيعية التى تستخدم فى هذه الصناعة.

قال نائب الاتحاد إنه لابد من العمل على معالجة ظاهرة الطاقات العاطلة فى بعض المصانع بمحافظات ضعيفة مصر وذلك بإعادة تأهيل هذه المصانع وتحسين جودة الإنتاج وتشكيله المنتجات وترشيد التكاليف والارتقاء بمستوى العمليات الإنتاج والتسويق فى الداخل والخارج.

طالب بالتركيز فى البداية على المشروعات المتناهية فى الصغر لمواجهة البطالة فى الصعيد والعمل على فتح قنوات آمنة للتسويق والتمويل.

رضا العراقى

وزير التجارة والصناعة:

٤٧,٥ مليون دولار و٤٤ فرصة تصديرية لموسكو فى خمسة شهور

التفاوض على اتفاق التجارة الحرة مع الاتحاد الاقتصادى الأوراسى قريباً

مؤتمر دولى للترويج للاستثمار الأجنبى اليوم

تنظم بلتون القابضة اليوم الاثنين مؤتمراً دولياً للترويج للاستثمار الأجنبي في مصر بمشاركة أكثر من ٥٠ صندوقاً استثمارياً ومؤسسة مالية اقليمية عالمية يصل اجمالي اصولها أكثر من ٤ تريليون دولار.

يعقد المؤتمر تحت شعار افريقيا مصر الآن ويهدف لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى السوق المصري.. صرح بهذا د. سامح الترجمان رئيس شركة بلتون المالية القابضة.

حياة الناس

بقلم:

عبدالغفار مصطفى

النقد الذاتي.. بداية للبناء

استقرت التقاليد الفكرية في الثقافات المتقدمة على أهمية ممارسة النقد الذاتي المعرفي وانه بداية ضرورية لمناقشة الرؤى الفكرية والاتجاهات السياسية خاصة في إطهار السلبيات الخطيرة في تطبيق النظريات او الاتجاهات.

وإذا تأملنا المعارك الفكرية التي دارت بين الماركسية والرأسمالية سوف يكتشف المتأمل أن الممارسة السياسية للماركسية على الطريقة اللينية وصفة بأنها تطبيق حديي للنظم السياسية الشمولية التي تلغي الفرد باعتباره فردا له حقوق سياسية واقتصادية وثقافية كما هو الحال في الرأسمالية بحيث ينسبه الفرد بأنه ترس في آلة الدولة الاشتراكية. وواجهت الماركسية انتقادات عميقة على أساس اقتصاد الأوامر يلغي المنافسة كما هو الحال في الرأسمالية وبأنه اقتصاد فاشل عاجز عن التنمية المستدامة وتحقيق التقدم الحضاري مقابل النجاح الجزئي من التجربة الرأسمالية.

كذلك التأمل في التجربة الرأسمالية والمتعمق فيها وكان على رأسهم شومبيتر احد المفكرين الأمريكيين في كتابه «الرأسمالية والديمقراطية والاشتراكية» وفيه أننا منذ الأربعينيات يسقوط الرأسمالية لسبب عميق هو التناقض الجوهري فيها بين «جماعية عملية الإنتاج وفردية الاستحواذ على الفائض» هذا سيجعلها تنفجر من داخلها كنظام اقتصادي.. وتنبؤ «شومبيتر» قد تحقق عام ٢٠٠٨ حين انفجر النظام الرأسمالي الأمريكي وكادت أمريكا تعلن أمام العالم إفلاسها الكامل.

هنا نفهم مع المتأملين أن أسس المواقف الواجب اتخاذها في النظريات الاقتصادية إزاء الطبقة الإنسانية هو الموقف الوسطي الذي من شأنه إقامة التوازن بين تحقيق الصالح الخاص وإشباع الصالح الاجتماعي بحيث لا يجور أحدهما على الآخر مع الأخذ في الاعتبار بأن الموقف الوسطي هو أصعب المواقف على الإطلاق لأنه يقتضي اليقظة الدائمة حتى لا تميل كفة أحدهما على الأخري.. لهذا علينا دراسة وإعادة النظر في أسلوبنا في مصر في إدارة اقتصادنا خاصة أن إسلامنا الاقتصاد فيه يهدف إلى إشباع حاجات الإنسان ضمن إطار من القيم والأخلاق التي تحدث نوعا من التوازن بين الفرد والمجتمع الذي يحقق الرضا للإنسان والمجتمع في كافة ميادين الحياة عكس ما هو حاصل الآن من طغيان أصحاب الثروة والتجار ضمن مفهوم اقتصاد السوق الذي هو في الحقيقة نظرية